

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة Covid19

The reality of foreign direct investment in Algeria under the repercussions of the Covid19 pandemic

بن خالدي نوال*

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي

جامعة تلمسان - الجزائر

naoual.benkhalidi@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2022/05/10

تاريخ القبول للنشر: 2022/04/02

تاريخ الاستلام: 2022/03/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة Covid19، وذلك من خلال التطرق إلى واقع مناخ الإستثمار فيها، وتحليل حجم تدفقاته إليها، وكيف تأثرت هذه التدفقات بفعل الجائحة، وبناء على ذلك توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها أن قطاع المحروقات هو الأكثر استقطابا وجلبا للمستثمرين الأجانب، كما أن حجم هذه الاستثمارات في الجزائر عرف تقيعرا ملحوظا بعد الأوضاع الصحية التي شهدتها دول العالم. الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، جائحة Covid19، مناخ الإستثمار، الجزائر، مؤشر الشفافية. تصنيف JEL: F21، F23، F50.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of foreign direct investment in Algeria in the presence of the repercussions of the Covid19 pandemic. We address the reality of the investment climate in this country by analyzing the volume of foreign direct investment in Algeria, and how these flows have been affected by the Covid19 pandemic. We have achieved a number of results, the most important of which is that the hydrocarbon sector is the most attractive in attracting foreign investors. However, the volume of investments in Algeria has decreased significantly due to the health conditions in all countries of the world.

Keywords: foreign direct investment; pandemic Covid19; investment climate; Algeria; transparency index.

Jel Classification Codes: F21، F23، F50.

* المؤلف المراسل.

شهد النصف الثاني من القرن العشرين جملة من التحولات العالمية على الصعيد الإقتصادي، كانت بدايتها خضوع الإقتصاد العالمي لسيطرة القوى الإقتصادية الكبرى، إضافة إلى ظهور العولمة الإقتصادية التي حولت العالم إلى سوق واحد لا يعرف الحواجز ولا يعترف بالقيود ويقر بمبدأ إنسياب كافة عناصر الإنتاج وتدفقها بين الدول، هذا ما ساعد على نمو التجارة الدولية وحجم التبادلات الإقتصادية بين الدول بما فيها تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة. فالإستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو الكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي.

الأمر الذي أدى اشتداد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم. والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الإستثمار الأجنبي والظفر بمزاياه وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها.

ولذلك عملت الجزائر، على إحداث تغييرات اقتصادية خلال الفترة الماضية، فانعكس ذلك على القوانين المتعلقة بالاستثمارات، وتشجيع مختلف أنواع الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى منح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية، والامتيازات والحوافز المالية والضريبية، فضلا عن تأسيس مجموعة من الهيئات، التي تعمل على تسهيل عمل شركات هذا خلال تراب الوطني، بما يكفل لها تحقيق الأهداف الواردة ضمن مخططاتها التنموية، منها تخفيض معدلات البطالة.

فجذب الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر في الدول النامية كما في الجزائر هدفا وسيطا يعمل صانعو السياسات الإقتصادية على تحقيقه، باعتباره وسيلة فعالة لاستحداث الوظائف، ونقل التكنولوجيا وتحسين المهارات الأمر الذي يعمل على تصحيح اختلالات أسواق العمل، وبناء قدرات إنتاجية جديدة.

1.1. إشكالية الدراسة:

سعت ولا تزال الجزائر إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها، من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك باستحداث الإطار الاقتصادي المناسب لذلك الإطار القانوني الواضح والبيئة الاستثمارية الملائمة لكن جائحة COVID19 قلبت الموازين، وعلى ضوء ما تقدم تتبلور إشكالية الدراسة كالتالي:

ما واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل جائحة COVID19 وما التحديات التي تواجهها في جذبه؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بوضع الفرضية التالية: لم تؤثر جائحة كورونا على حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

3.1. أهمية وأهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المناخ الاستثماري في الجزائر ومدى جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره طرفاً فعالاً في إعطاء قوة دفع للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحليل اتجاهات حجم هذه الاستثمارات وتحديد حصتها من حجم التدفقات عربياً، وكذلك التطرق إلى أهم القطاعات الجاذبة، وأهم الدول المستثمرة إضافة إلى الوقوف على المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي في الجزائر.

4.1. منهجية الدراسة:

في إطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي من أجل التطرق للمفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، والمنهج التحليلي من أجل تفسير وتحليل حجم هذا النوع من الاستثمار وتوزيعه القطاعي والجغرافي.

5.1. الدراسات السابقة:

❖ دراسة صالحى سلمى: (سلمى، 2021، الصفحات 524-548) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومدى تأثيرها بجائحة كوفيد 19 حيث بينت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خالفت التوقعات وارتفعت بنسبة 2.5 بالمئة لتبلغ 40.5 مليار دولار سنة 2020.

❖ دراسة كامل مبروك وعلي مكيد: (مبروك و مكيد، 2021، الصفحات 197-216) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الاقتصاد وأيضاً دعم الناتج المحلي الإجمالي لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) حيث اعتمدت الدراسة القياسية على نماذج Panel model وقد توصل إلى أن المتغيرات في حالة تكامل مشترك على المدى الطويل وهذا يوضح وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.

❖ دراسة ميدونسي ساني ومبروك كامل: (سيساني ومبروك، 2021، الصفحات 893-907) تبحث هذه الدراسة في دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الطرق الرئيسية في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الآتي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة (2000-2018) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنه طويلة الأجل وعلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي.

❖ دراسة khan, Muhammad, Masood, gozsef, & judito, 2021, (khan, Muhammad, Masood, gozsef, & judito, 2021, الصفحات 121-134) درست العلاقة بين تنويع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث تم استخدام طريقة التكامل المتزامن المبطنة ARDL ونموذج الانحدار الذاتي الموجه VECM، وخلصت إلى أن الاستثمارات الأجنبية أدت في تنويع في الصادرات الصينية، أي وجود علاقة طردية بين التنويع والاستثمار الأجنبية وبطريقة أخرى يمكن أيضاً للتنويع الصادرات أن يجلب رأس المال الأجنبي.

❖ دراسة Moukil & Omar Belkhir: (Moukil & Omar Belkhir, 2020) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الإفريقية، تم استخدام تحليل بيانات البائل السنوية الخاصة بـ 13 بلداً إفريقياً وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: أن حجم السوق الإنفتاح التجاري، ومعدل التضخم كلها عوامل محددة على المدى الطويل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 13 دولة إفريقية محل الدراسة.

- ❖ دراسة Alazaiza (2020): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بيئة الإستثمار في الجزائر، ودراسة سياسات الإستثمار الرئيسية من خلال مراجعة قوانين التجارة والإستثمار، وقد توصلت إلى وجود علاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر ضعيف بسبب ضعف قنوات الإستثمار، لأن المستثمرين يستثمرون في قطاع واحد وهو صناعة البترول.
- ❖ دراسة عبيد وبن البار: (عبيد وبن البار، 2020، الصفحات 141-160) هدفت إلى قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) وذلك من خلال استخدام طريقة السلاسل الزمنية وتقدير نموذج التكامل المشترك ARDL وبينت النتائج عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي وأيضاً عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.
- ❖ دراسة Larbaoui, 2019 (pp. 72-86): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر المحددات الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. وقد خلصت إلى أن المحددات الاقتصادية المؤثرة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة هي درجة الإنفتاح على العالم الخارجي، القوة التنافسية للإقتصاد الوطني، القدرة على إدارة الإقتصاد الوطني والسياسة التجارية.
- ❖ دراسة قعيد إبراهيم: (قعيد إبراهيم، 2018، الصفحات 39-56) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على وضع كل من الجزائر وقطر من خلال المؤشرات الدولية التي لها أهمية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، سواء من جهة المستثمر أم البلد المضيف.

2. الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر:

2.1. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر:

- قدمت تعريف عديدة للإستثمار الأجنبي المباشر من أهمها التعاريف التي قدمتها المنظمات العالمية، حيث:
- ❖ عرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.
 - ❖ كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة في قطر آخر القطر المستقبل للإستثمار).
 - ❖ أما المنظمة العالمية للتجارة OMC فتعرفه على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها. (مبروك ن، 2014، صفحة 15)
 - ❖ ويعرف الإستثمار الأجنبي المباشر كذلك على أنه ذلك الإستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، وقد عرف على أنه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10% وأضاف باركر بأن

الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عملية الاندماج والتملك عبر الحدود، وقد عرف كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إدارتها. (الهادي، 2009، صفحة 23)

2.2. شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه الشروط في المحددات التي قد تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وهي نوعان: (مفتاح، 2008، الصفحات 110-111).

- ❖ **المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** تعتبر بمثابة الشروط الإلزامية لجذب الاستثمار الأجنبي وأهمها:
 - **توفر الاستقرار السياسي:** حيث أن توفر استقرار النظام السياسي شرط أساسي لا يستغنى عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.
 - **توفر الاستقرار الاقتصادي:** وهنا يتمثل في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي رومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم.
 - **السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة:** كالسياسات الاستثمارية سياسات التجارة الخارجية، الضريبة.
 - **الحوافز المالية لجذب الاستثمار:** كحرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية.
 - ❖ **المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وتتمثل في:
 - **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري:** حيث يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين الأجانب.
 - **حجم السوق ومعدل نموه:** وهي من أهم محفزات جذب المستثمر الأجنبي، فهو يهتم بالحركية، التي يشهدها السوق في الدولة المضيفة، وذلك بمنح له فرصة كبيرة للاستثمار.
 - **توافر الموارد البشرية المؤهلة:** حيث أن مثل هذه الشركات الأجنبية تستخدم تقنيات عالية ومتطورة وبالتالي فتوافر فرص عمل منخفضة التكلفة وتسهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جيدا لجذب الاستثمار.
- ومن خلال ما سبق يمكننا وضع مخطط يوضح أهم المحددات، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 1: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



المصدر: نورة بيري وعبود زرقين (2014)، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب: دراسة حالة مقارنة خلال الفترة (1996-2012)، مجلة اقتصاديات عربية، العدد 67، 2014، ص 157.

3.2. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيس الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفقتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها (Evans, 5-6 december 2002, p. 3):

- ❖ تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- ❖ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛
- ❖ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- ❖ تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة؛
- ❖ رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الإيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنمية متوسطة وطويلة الأجل؛
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز الإمكانات الاقتصادية، وذلك من خلال الاستثمار في مجالات جديدة أي في أنشطة اقتصادية مختلفة وهو ما يؤدي إلى تنويع الاقتصاد بالدرجة الأولى، وبناء مؤسسات قائمة وتعزيز قدراتها، كل ذلك يدفع إلى إضافة عنصر المنافسة المتزايدة إلى الاقتصاد، الأمر الذي يمثل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لأن توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة.
- ❖ نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري، وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحليين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة وبالتالي رفع القوة الإنتاجية العاملة المحلية وتطوير التكنولوجيا.

3. واقع مناخ الإستثمار في الجزائر:

1.3. تعريف مناخ الإستثمار:

لقد أعطيت عدة تعاريف لمناخ الإستثمار منها:

- ❖ يعرف مناخ الإستثمار على أنه سياسة الإستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الإستثمارية بما فيها سياسات الإقتصاد الكلي والإقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات إرتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام.
- ❖ أما المعنى الضيق لمناخ الإستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الإستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والإمتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الإستثمار.(حسين، 2009، صفحة 59).

❖ المناخ الإستثماري ومجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، والتي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمر المحتمل وتجعله يقدم على الاستثمار في بلد ما أو يحجم عنه (تقرير مناخ الاستثمار، 2000).

❖ هو مجموعة العوامل البيئية المرتبطة بالمجتمع بما تشتمل عليه من افراد ومنظمات وقطاعات واتجاهات اقتصادية وسياسية واجتماعية (المجد، 2015، صفحة 59).

❖ هو مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتجعله يتوجه باستثماراته الى بلد دون اخر (المراغي، 2016، صفحة 71).

2.3. الحوافز الممنوحة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر:

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار توجد ثلاثة مستويات من المزايا تتمثل فيما يلي: (www.andi.dz)

1.2.3. مزايا مشتركة للإستثمارات المؤهلة:

❖ المشاريع المنجزة في الشمال:

• مرحلة الانجاز: نجد ما يلي:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لجميع المشتريات العقارية؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل تخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- إعفاء الملكيات العقارية من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات؛
- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- مرحلة الاستغلال: لمدة 3 سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثه حتى 100 منصب شغل إبتداء من بدأ النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
 - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
 - تخفيض بنسبة 50 بالمئة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

❖ الإستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:

• مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل تخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات؛

- تخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة من أجل إنجاز مشاريع إستثمارية.
- مرحلة الإستغلال لمدة 10 سنوات:
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50 بالمئة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2.2.3. مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أو التي تخلق فرص عمل:

يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة ترقية الإستثمار وفي هذه الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات على مرحلة الإستغلال.

3.2.3. المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني:

❖ مرحلة الإنجاز:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛
- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الإقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح؛
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز الإستثمار لحساب هذا الأخير.

❖ مرحلة الإستغلال:

- تمديد مدة مزايا الإستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات؛
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

3.3. تقييم واقع مناخ الاستثمار في الجزائر:

لقد تم تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر من طرف هيأت ومنظمات دولية لعل أهمها تلك الصادرة عن البنك العالمي إذ تم تصنيفه عالميا في 2019 ضمن 190 دولة في الرتبة 157، فمع اعتبار عدم تسجيل تقدم كبير في المؤشرات المحددة لهذا المناخ تبقى تقديرات البنك العالمي سلبية على العموم وتنم عن عدم تسجيل تقدم ملموس وتغير جوهري في مسار الاستثمار رغم الوعود والالتزامات المقدمة من قبل الحكومات المتعاقبة، فترتيب الجزائر لم يتغير في تقرير 2020 مقارنة بـ 2019، حيث ظلت الجزائر في المرتبة 157 من مجموع 190 دولة، وتظل الجزائر متأخرة في الترتيب الإقليمي، حيث جاءت في المرتبة 14 عربيا، فقد قيم الصندوق مناخ الإستثمار وفق مؤشرات تحدد مدى جاذبية الدولة للاستثمار للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك كما يلي: (www.elkhabar.com)

1.3.3. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يبين لنا تقرير "DOING BUSINESS" تطور أداء الجزائر في ممارسة أنشطة الأعمال وترتيبها عالميا من أصل 190 دولة من الفترة 2015-2020 وذلك كما يلي:

جدول 1: مؤشر سهولة أداء الأعمال

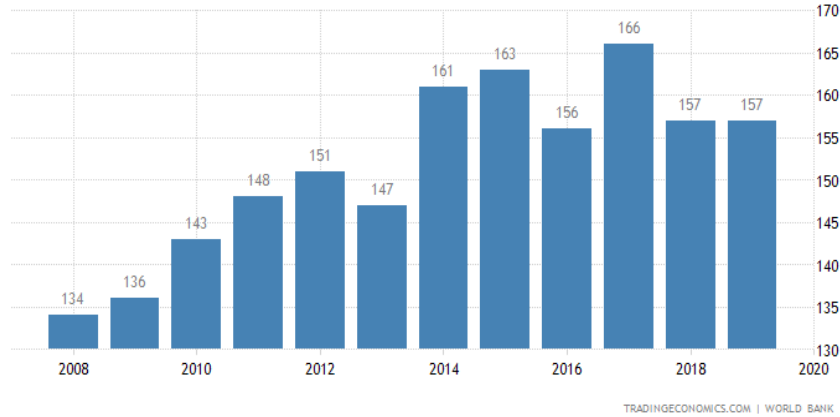
مكونات المؤشر	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
تجسيد المشروع	141	74.07	145	76.08	142	77.54	145	77.54	150	77.9	152	78
التعامل مع رخص البناء	127	65.72	122	64.05	77	58.93	146	58.89	117	64.6	121	65.3
الربط بالكهرباء	147	59.98	130	57.56	118	60.58	120	60.56	96	71.9	102	72.1
تسجيل الملكية	157	50.67	163	43.83	162	43.83	163	43.83	165	44.3	165	44.3
النظام المصرفي	171	10.00	174	10.00	175	10.00	177	10.00	180	10.0	181	10
النظام الجبائي	176	41.6	169	45.03	155	54.11	157	54.11	156	53.9	158	53.9
التجارة عبر الحدود	131	64.21	106	55.49	178	24.15	181	24.15	173	38.4	172	38.4
تجسيد العقود	120	52.89	176	24.15	102	55.49	103	55.49	112	54.8	113	54.8

المصدر: <https://www.doingbusiness.org>. تاريخ الإطلاع 2022/02/15

- ❖ **مؤشر الشروع في الأعمال أو تجسيد المشروع:** جاءت الجزائر في المرتبة 152 وفق هذا المؤشر، حيث يجتاز المستثمر أو المتعامل 12 إجراء لبدء الشركة وتشغيلها بشكل قانوني، مقابل 6 و5 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بداية بالتسجيل المسبق أو الابدائي.
 - ❖ **التعامل مع رخص البناء:** صنفت الجزائر في المرتبة 121 بعدد إجراءات تقدر بـ19 إجراء مقابل 15.7 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومتوسط زمني يصل 131 يوما، وتقدر كلفة المرحلة بنحو 6.5% من قيمة المستودع أو الوحدة.
 - ❖ **مؤشر الربط بالكهرباء:** احتلت فيه الجزائر المرتبة 102 بـ5 إجراءات و84 يوما.
 - ❖ **مؤشر تسجيل وتقييد الملكية:** احتلت الرتبة 165 و10 إجراءات بمتوسط 55 يوما.
 - ❖ **مؤشر النظام المصرفي والبنكي:** يشكل إحدى الحلقات الأضعف في مسار الاستثمار والأعمال، حيث صنفت الجزائر في الرتبة 181 في مؤشر الحصول على القروض، ومؤشر 10 من 100، كما احتلت المرتبة 179 في مجال حماية المستثمرين الذي يمثلون نسبة الأقلية بمؤشر 20 من 100.
 - ❖ **مؤشر النظام الجبائي:** أيضا يمثل نقطة ضعف، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 158، علما أن الضغط الجبائي في الجزائر يظل مرتفعا نسبيا بقرابة 18%، وتمثل اقتطاعات الأجراء نسبة تقدر بنحو 30% من إجمالي التحصيل الجبائي والضريبي.
 - ❖ **مؤشر التجارة عبر الحدود:** أو التجارة الخارجية للسلع والبضائع أو الخدمات، فإن تصنيف الجزائر جاء ضمن مجموع 190 دولة في الرتبة 172 بمسارات معقدة في مجال التصدير.
 - ❖ **مؤشر تنفيذ أو تجسيد العقود:** صنفت في المرتبة 113 في ، وفي المرتبة 81 في تسوية المنازعات أو الوضعيات المعسرة.
- وعموما فإن تقييم مناخ الاستثمار وفقا للمؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال داخل الجزائر لا يخدم القرارات الاستثمارية في جذب الإستثمارات إليها بالرغم من عديد الإصلاحات التي مازالت متواضعة وغير مجدية مقارنة بالأهداف

المسطرة وهو ما يبينه الشكل ادناه حيث حققت الجزائر المرتبة 134 سنة 2008 وذلك كأحسن ترتيب كأحسن ترتيب لها منذ ذلك الحين، ثم عادت لتتراجع بالمرتبة 166 سنة 2017 بالرغم من إصلاحات قانون الاستثمار 09-16 لسنة 2016 ثم تسجيل الرتبة 157 في سنتي 2018 و2020.

الشكل 02: مرتبة الجزائر بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الاعمال للفترة 2008-2020



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business>، تاريخ الإطلاع 2022/02/21

2.3.3. مؤشر الشفافية (مدرجات الفساد)

حسب منظمة الشفافية الدولية فإن مؤشر الشفافية يتراوح ما بين الصفر والعشرة، حيث كلما اقترب المؤشر من الصفر يعني سيطرة الفساد بشكل كلي، أي بمعنى فاسد جدا وكلما اقترب المؤشر من العشرة يعني خلو الإدارة من الفساد أو كما أطلقت عليه نظيف جدا. فيما يخص ترتيب الجزائر عالميا بمدرجات الفساد وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية يوضحه الجدول التالي:

جدول 2: ترتيب الجزائر بمؤشر مدرجات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الترتيب	88	97	97	84	92	99	111	105	112
عدد الدول	133	146	158	163	180	180	180	178	176
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	105	94	100	88	108	112	106	106	104
عدد الدول	177	177	177	167	176	180	180	180	180
المؤشر	3.4	3.6	3.6	3.5	3.2	3.3	3.5	3.5	3.6

المصدر: - فضيلة بوطورة، نوفل سمالي، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة إلى

أهم الوسائل القانونية لمكافحة الفساد، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد ، 2019، ص 04.

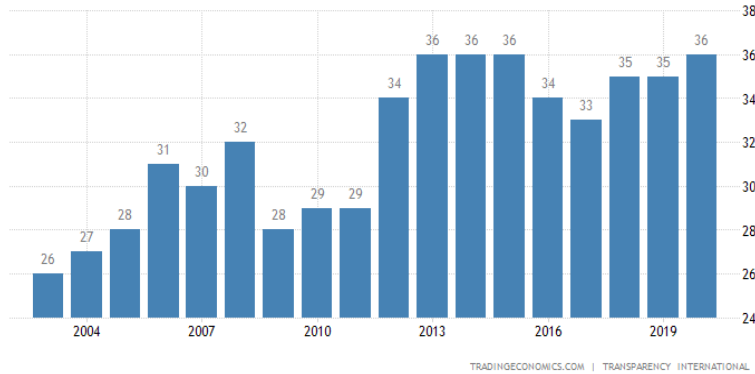
<https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-index> تاريخ الإطلاع 2022/02/21

توجد الجزائر حسب الجدول أعلاه ضمن الدول التي بها حجم كبير من الفساد فهي تعتبر من البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، فبعد البدء في البرامج التنموية التي جاءت بمشاريع ضخمة وفي سنة 2003 تحسنت الجزائر على درجة سيئة قدرت في المؤشر بـ 2.6 واحتلت الرتبة 88 من أصل 133 دولة، وهذا يعني تفشي الفساد في البلد، ليتحسن المؤشر بشكل طفيف خلال الفترة 2004 إلى 2006، وذلك راجع للإجراءات القانونية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية والمتمثلة في إصدار القانون رقم (06-01) المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. ثم بعد ذلك وتحديدًا خلال الفترة 2006 - 2008، ارتفع المؤشر حيث تجاوز درجات 03، لتخرج بذلك الجزائر من القائمة السوداء التي تضم البلدان الأكثر فسادا في العالم. لكن بعد ذلك وخلال الفترة 2009 - 2011 عادت للقائمة من

جديد، نتيجة انخفاض المؤشر إلى أقل من 03 درجات، ثم ارتفع المؤشر في سنة 2012 إلى 4.3 وبقي حتى خلال السنوات اللاحقة مستقرا في نفس المجال (3.2-3.6) وهو مؤشر ضعيف من أصل 10 درجات، وقد جاءت بترتيب 108 من مجموع 176 دولة خلال سنة 2016، وبقيت على نفس الحال خلال سنة 2017 حيث رتبت في المرتبة 112 من مجموع 180 دولة وبمؤشر 3.3 من أصل عشرة، لينخفض ترتيبها سنتي 2018 و2019 إلى المرتبة 105 و106 على التوالي من نفس مجموع الدول لتصل إلى المرتبة 104 سنة 2020 بمؤشر 3.6 وهذا تزامنا مع سياسة الدولة في محاربة الفساد وابداء الشفافية في المعاملات. (فضيلة وسمالي، 2019، صفحة 04)

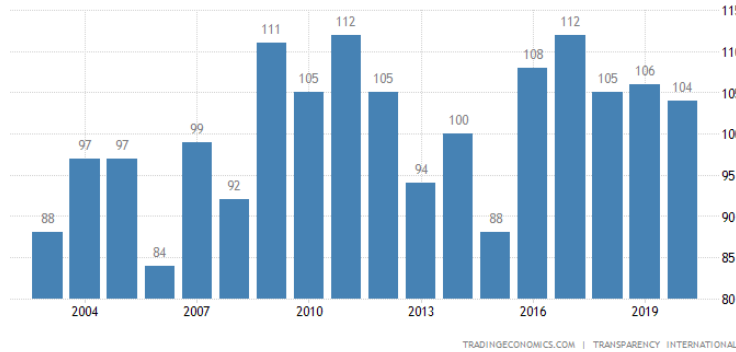
ويمكن تمثيل المعطيات الموجودة في الجدول 2 من خلال الأشكال التالية:

الشكل 3: تطور مؤشر الفساد في الجزائر حسب منظمة الشفافية الدولية



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-index>، تاريخ الإطلاع 2022/02/21

الشكل 2: ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-rank>، تاريخ الإطلاع 2022/02/21

4. تداعيات جائحة Covid 19 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1.1.4. آثار جائحة Covid 19 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية:

عانت تدفقات الاستثمار العابر للدول من تباطؤ ملحوظ منذ مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث لم تتعافى كليا من آثار هذه الأزمة والتباطؤ الاقتصادي الذي تلاها، والإجراءات التي اتبعتها بعض الدول الرئيسية من أجل تشجيع الاستثمار في الداخل وتقليص خروج الاستثمارات للخارج، لتأتي بعدها جائحة "كوفيد-19" لتعزيز هذا التوجه السلبي، وتضاعف من الاتجاه التراجعي للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل. وقدرت منظمة أونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في تقريرها لعام 2021 عن الاستثمار العالمي، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إنخفضت بنسبة 35% عام 2020 مقارنة بسنة 2019 (الأونكتاد، 2021، صفحة 1)، حيث بلغ مستواها 1.54 تريليون دولار عام 2019، بما سيجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يصل إلى أقل من 1 تريليون دولار للمرة الأولى منذ عام 2005، لكن من

المتوقع أن يتعافى مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2022 ليصل إلى المستوى المحقق عام 2019. (المنعم، 2022، الصفحات 1-3)

كما توقعت المنظمة أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 5 و10% خلال عام 2021، بما يجعل المستوى المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية عام 2021 منخفضة بنسبة 60% عن المستوى المتحقق عام 2015، أي هبوط من 2 تريليون دولار إلى أقل من 900 مليار دولار خلال الفترة المذكورة، تحديدا وصل إلى 852 مليار دولار، وفقا لمركز اتجاهات الاستثمار الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد". (ultraalgeria.ultrasawt.com, 2022) أما بالنسبة لتوقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما بعد 2021، فهي تتسم بدرجة عالية من عدم التيقن، حيث ستعتمد على الشكل الذي ستأخذه عملية عودة الاقتصاد العالمي للوضع الطبيعي، وعلى توجه السياسات الاقتصادية للدول الرئيسية. فإذا دامت مرحلة التباطؤ الاقتصادي لفترة طويلة نسبية أي في حالة أخذ منحى النشاط الاقتصادي شكل حرف "U"، فإن ذلك سيدعم بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية عند مستوى يقل بكثير عن مستواه عام 2019.

فأثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تنوع وفقا للإطار الزمني موضع التحليل. فبناء على تقرير الأونكتاد، عانت هذه التدفقات من آثار فورية بسبب عملية الإغلاق الاقتصادي العام عالميا وتوقف حركة الأفراد والسلع ما سبب تأخيرات فورية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتعليق الكثير منها. كما تسببت الجائحة في تأخير الإعلان عن العديد من المشاريع الجديدة، وعن تعليق العديد من عمليات الدمج والاستحواذ بسبب التدهور الذي حدث في القيمة السوقية لأسهم العديد من الشركات التي كانت موضع الاستحواذ مع انهيار أسعار الأسهم عالميا إضافة إلى ما أدت إليه الاضطرابات المالية والاقتصادية من تأخير في الحصول على الموافقات من الجهات التنظيمية على عمليات الاندماج. أما بالنسبة للأجل القصير، فتقرير الأونكتاد يرى أن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى حماية الشركات المحلية، مثل رفع هوامش إعادة الاستثمار والقيود الاستثمارية الجديدة، إضافة إلى عمل الشركات التابعة الأجنبية تحت قيود تشغيلية وسوقية ومالية صعبة بشكل استثنائي، تؤثر سلبا في الأجل القصير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما سبقت الإشارة، فإن التراجع الملحوظ في تقديرات أرباح الشركات متعددة الجنسيات عام 2020، قد أدى إلى تقلص الأرباح المعاد استثمارها لهذه الشركات، وهي ما تمثل أكثر من 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.

أما بالنسبة للآثار متوسطة الأجل للجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن المتوقع أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي، والدرجة العالية من عدم التيقن بخصوص احتمالات الخروج منه والعودة للنشاط الاقتصادي الطبيعي، إلى تغيير في الخطط الاستثمارية التوسعية الجديدة للشركات، وذلك سواء على مستوى استثماراتها المحلية أو الأجنبية، وإضافة إلى هذا، فإن القيود على السيولة المالية، وقيام الحكومات بتشديد القيود على الاستثمار الأجنبي ودعم الاستثمار المحلي، ينتظر معها استمرار تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر لمدى زمني أطول من المدى الذي يمكن أن تستغرقه عملية عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته.

أما على المدى الزمني بعيد المدى، فمن الممكن أن يؤدي التغيير في التوجهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتزايد أهمية قطاعات معينة، مثل الرعاية الصحية وتقنية المعلومات والاتصالات، إلى إضافة تغييرات هيكلية في نماذج الأعمال وسلاسل القيمة والعرض، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي بدرجة أعلى من المستوى العالمي.

2.1.4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تحصل العديد من الدول العربية على تدفقات ملموسة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويلاحظ في هذا الشأن أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي مرتبطة بدرجة كبيرة بالتطورات العالمية في أسواق النفط والغاز الطبيعي وذلك بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط أو الدول غير النفطية، فإلى جانب أن العديد من الدول العربية تحصل على استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الطاقة، هناك دول يعتبر انتعاش قطاع الطاقة هو المحرك الأساسي لتوقعات النمو فيها وبالتالي يعتبر عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا الشأن، أظهرت دراسة حديثة صادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية (Chemingui and Ben Jelili, 2020)، أنه سيكون لجائحة "كوفيد-19" آثارا سلبية قوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، بسبب هذه الجائحة وتطورات أسواق النفط العالمية، كما قدرت الدراسة أن الخسائر الإجمالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية ستتراوح بين 7.1 و 17.2 مليار دولار خلال المستقبل القريب، وهو الأمر الذي تتوقع معه الدراسة أن يكون له آثارا سلبية اقتصادية واجتماعية على العديد من الاقتصادات العربية.

كما أظهرت هذه الدراسة أن التوزيع القطاعي للخسائر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون غير متكافئة من حيث الحجم، حيث أنه من المرجح أن تتأثر قطاعات معينة على وجه التحديد من تداعيات الجائحة بصورة شديدة، مثل قطاعات الصناعة والتعدين، يليها البناء والتعليم.

والجدول الموالي يبين التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

جدول 1: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالمليون دولار أمريكي

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمار	1113	1072	854	722	1095	1795	1662	2594	2761	2237
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاستثمار	2580.4	1499.5	1696.9	1506.7	584.5-	1636	1232	1466	1382	1125

Source: UNCTAD, world investment report 2004. 2013. 2016. 2021

من خلال الجدول 3، نلاحظ تأرجح لحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر، حيث سجل انخفاض مستمر من سنة 2001 حتى عام 2004 أين سجلنا ما قيمته 722 مليون دولار وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها الوضع السياسي والأمني المتقلب آنذاك، ثم بعد ذلك وتحديدًا في سنة 2005 وعرف قفزة نوعية، إذ بلغ ما يقدر بـ 1095 مليون دولار ويرجع ذلك إلى صدور الأمر 03-01 سنة 2001 الذي أقر بحرية الاستثمار وجاء بإصلاحات جبائية تمثلت في تقديم تحفييزات كبيرة للمستثمرين، ليواصل الإرتفاع في السنة الموالية حيث بلغ 1795 مليون دولار، لكن عرف في سنة 2007 إنخفاض طفيف في القيمة، وذلك راجع إلى الترقب الحاصل للتعديلات القانونية التي حدثت خلال الفترة (2006-2008)، ثم عاود الإرتفاع سنة 2008 وقد إستمر في ذلك حتى سنة 2011 ما عدا الإنخفاض المسجل سنة 2010 بسبب تبعات الأزمة العالمية المالية.

ويجدر الإشارة إلى أن الجزائر سجلت سنة 2009 أكبر رقم قدر بـ 2761 مليون دولار منذ 2001 إلى يومنا هذا، ويعود سبب هذا التطور الواضح بالدرجة الأولى إلى التحفييزات الجبائية المقدمة في إطار الأمر رقم 03-01 وكذا استقرار الوضع الأمني للبلد كما أن الاتفاقيات الدولية (الثنائية والجماعية) التي أبرمتها الجزائر لعبت دورا مهما حيث منحت ارتياحا كبيرا للمستثمرين الأجانب حيث نصت في مجملها على تفادي الازدواج الضريبي وكذا حماية براءات الاختراع والعلامات التجارية.

بعد ذلك سجل انخفاض كبير في سنوات 2012، 2013، 2014 وصل تقريبا إلى 42% مقارنة بسنة 2011 ويعود سبب ذلك إلى فرض الدولة الجزائرية لحق الشفعة على المستثمر الأجنبي وأيضا لقاعدة 51/49 % حيث جعلت من الشراكة السبيل الوحيد له للاستثمار في الجزائر، وقيدت نسبة مساهمته بحصة لا تتجاوز 49% وهو ما يعني منح الأولوية للمستثمر الجزائري على المستثمر الأجنبي مما أدى إلى اعراض هذا الأخير عن الاستثمار بالجزائر.

في سنة 2015 فقد تم تسجيل رقم سلبي قدر بـ 584.5 مليون دولار أمريكي وهو يعتبر أضعف حصيلة مسجلة في الألفية الثالثة ويعود ذلك إضافة لما سبق إلى التراجع الكبير في أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 ليعود بعدها إلى الارتفاع مجددا سنة 2016 و 2018 ويمكن إرجاع هذه الطفرة النوعية إلى جملة التحفيزات التي وضعتها الدولة الجزائرية في إطار التعديلات على قانون الاستثمار 09-16 وكذلك إلى توسع مجال الاستثمارات الأجنبية ليشمل قطاعات أخرى خارج المحروقات مثل الصناعات التركيبية والتعدين والصلب. أما في سنة 2019 و 2020 فقد شهد الاستثمار الأجنبي انخفاض محسوس نتيجة التقلبات السياسية للبلد وكذا تداعيات أزمة كورونا على الاستثمار العالمي ككل.

3.1.4: تأثير جائحة Covid19 على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

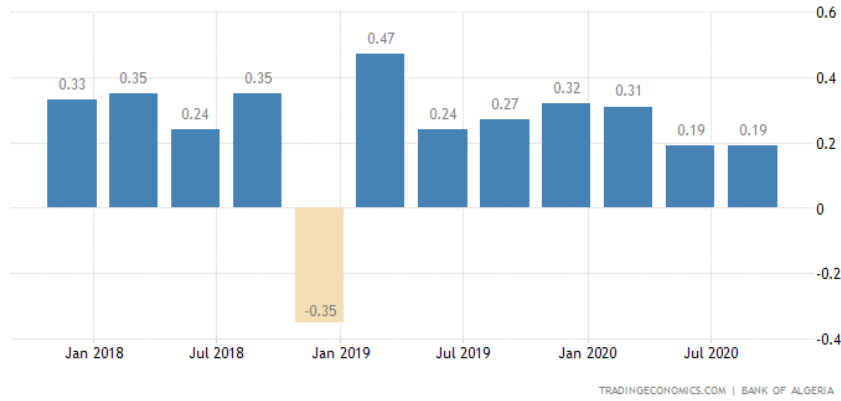
أقر مخطط الانعاش الاقتصادي للحكومة والخاص بفترة 2020-2024 بضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تراجع تدفقه إلى الجزائر في النصف الأول من عام 2021، وذلك حسبما أشار إليه بنك الجزائر في تقريره الاقتصادي عن "الاتجاهات النقدية والمالية" في النصف الأول من عام 2021، إذ بلغ 403 مليون دولار، مقابل 504 مليون دولار في الفترة نفسها من العام السابق (elmihtar.dz، 2022).

فقد كشف تقرير بنك الجزائر بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن تراجع طفيف بالمقارنة مع ما تم تسجيله خلال السداسي الأول من العام الفارط، وهو نفس الاعتراف الذي وقف عليه مخطط الإنعاش الذي أقرته حكومة الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، حيث ورد في مضمونه أنالبلد بات يستقطب عددا متواضعا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموع ما يتم تسجيله بدول شمال افريقيا، حيث تقتصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو بلادنا على قطاع الطاقة، ولا تساهم في تنوع الاقتصاد.

فقد شهدت تراجعا تدريجيا لتنتقل من 2,3 مليون دولار عام 2010 إلى 1,38 مليون دولار سنة 2019، بل شهدت الجزائر غيابا للاستثمارات سنة 2015 بعد أزمة أسعار البترول لسنة 2014.

وفي تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص بعام 2021، ورد أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تراجع مقدرب -0.35% في جانفي من سنة 2019، ثم بعد ذلك حقق نسبة إيجابية في نهاية 2019 بـ 0.27%، لتستمر هذه النتيجة إلى غاية السداسي الأول من 2020 بنسبة 0.31 %، لكن بعد ذلك وبسبب تداعيات جائحة Covid 19 بدأ يسجل مرة أخرى في السداسي الثاني من نفس السنة تراجعا بنسبة 19%، لتبلغ قيمتها 1,125 مليون دولار مقابل 1,382 مليون دولار في 2019، وهذا كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 3: نسب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال قبل وبعد الجائحة



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investmen>، تاريخ الإطلاع 2022/02/23

وقد فسر بعض الخبراء هذا التراجع بالوضع الوبائي الذي ميز السنوات الأخيرة العالم بفرض إجراءات الغلق، ما أثر سلباً على مختلف مشاريع الاستثمار كما أن التخوفات من ركود اقتصادي جعل المؤسسات متعددة الجنسيات تعيد تقييم مشاريعها الجديدة، إلى جانب وضع مناخ الأعمال في الجزائر الذي تأثر كثيراً بالتغيرات التي شهدتها العشرين سنة الماضية. ويرى المتابعون للمجال، أن سن قوانين جديدة ومراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بالاستثمار سيبعث القطاع من جديد ما من شأنه جلب متعاملين جدد، ولعل ذلك ما يحمله مرسوم النص التشريعي المتعلق بترقية الاستثمارات والذي درسه مجلس الحكومة نهاية ديسمبر الماضي، والعمل جارٍ لتكييف الاستثمار مع المعطيات الاقتصادية الراهنة بمحاربة البروقراطية التي غالباً ما وقفت عائقاً أمام جلب اهتمام الأجانب.

وكان وسيط الجمهورية براهيم مراد قد أعلن سابقاً عن رفع التجميد عن 483 مشروع استثمار ما يمنح بتوفير 36649 منصب عمل، فيما سمح إطلاق 421 مشروع من قبل بخلق 29380 منصب.

وسعت الجزائر لمراجعة قانون الاستثمار لتحسين مناخ الأعمال وجذب مستثمرين أجانب بهدف تعزيز القطاع غير المتصل بالطاقة، مع السعي للتكفل بانشغالات المتعاملين الاقتصاديين قصد وضع بيئة استثمارية تسودها الثقة بين المستثمر ومؤسسات الدولة، وكذا إعطاء إشارات قوية وضمانات كفيلة بزيادة جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويسمح هذا القانون للمستثمرين الأجانب بالحصول على حصص أغلبية في مشاريع تابعة لقطاعات غير استراتيجية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط والغاز، على غرار الصناعات الصيدلانية.

4.1.4. الإجراءات الواجب إتخاذها في ظل الجائحة:

لقد تسببت الأزمة الصحية في تراجع ملموس في تدفق الاستثمارات عالمياً وليس الجزائر فقط، لهذا وحتى تتمكن الجزائر من تجاوز تداعيات هذه الجائحة عليها إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير هي:

- ❖ خلق بيئة صديقة للأعمال، وإطار القانوني منظم ومتعلق بالشركات الدولية، يوفر الحماية القانونية لها؛
- ❖ القضاء على الضبابية في السياسة الاقتصادية، المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسة النقدية وسعر الصرف؛
- ❖ تفعيل وتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، عبر ممد جسور بين التمثيليات الدبلوماسية الجزائرية والمتعاملين الاقتصاديين بالدول الخارج؛
- ❖ ضرورة أن تكون هناك رؤية واضحة المعالم لدى السلطات العمومية في فتح المجال لاستثمارات الأجنبية، إذ أن الأرقام المعلن عنها في حدود أقل من نصف مليار دولار، أغلبها موجه إلى القطاع النفطي؛

- ❖ التخطى من النزعة الاشتراكية والتفكير الشيوعي في مجال الاقتصاد، والتفكير بروح العصر والديناميكية، والإستفادة من تجارب رائدة في مجال جلب الاستثمارات على غرار الصين وماليزيا وسنغافورة وتركيا وكوريا الجنوبية؛
 - ❖ حتى نجعل من الجزائر بيئة استثمارية ناجحة، يجب إقرار إعفاء ضريبي لا يقل عن 10 سنوات قابل للتמיד، والمرونة في سياسة التوظيف وشروطه، وإلغاء قانون العمل بالنسبة للمتعاملين الأجانب، تفاديا لصراعات مهنية بين الأجانب والعمالة المحلية؛
 - ❖ ضرورة ضمان حركة الأموال من وإلى الجزائر بشكل تلقائي ومباشر، إضافة إلى تعديل شروط الإقامة وتوظيف الأجانب، والاستفادة من الخبرات والكفاءات عبر الاحتكاك المهني.
 - عموما، وفي ظل عوامة الاقتصاد والشركات المتعددة الجنسيات والمنافسة الإقليمية على جلب الرأسمال الأجنبي، لم يعد هناك مكان للاقتصاديات المغلقة والحمائية، وعليه لابد من وضع استراتيجيات وفق سلم زمني محدد، يستهدف الاستثمارات الأجنبية وجلب المستثمرين الأجانب، دون خلفيات أيديولوجية أو عقائدية.
5. خاتمة:

لقد أدت جائحة Covid19 إلى آثار سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ومحليا وتأتي الشدة في تأثير هذه التدفقات من واقع السياسات الاستثمارية المنتهجة من بعض الدول بعد الجائحة. لهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر خاصة في ظل التداعيات التي تفرضها الجائحة الصحية العالمية، وذلك من خلال التطرق لواقع مناخ الإستثمار في الجزائر، وكذلك حجم تدفقات هذا النوع من الإستثمارات إليها، وكيف أثرت الجائحة الصحية عليها .

فالجزائر لا يعتبر استثناء من هذا التوجه السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، بل قد يكون الوضع أشد بالنسبة لها في ظل التأثير الرئيسي لتطورات أسواق النفط العالمية على هذه الاستثمارات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة غير أنه من الممكن النظر إلى أنه في مقابل هذه الآثار السلبية فإن هناك مجال لظهور فرص جيدة للاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي وذلك بصورة تعمل على إحداث تكامل بين الدول العربية، وبما يمكن من تلافي مخاطر مستقبلية في انقطاع سلسلة التوريد والإغلاق في ظل أزمات محتملة شبيهة في تأثيرها لجائحة Covid19.

وعموما قد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

- ❖ لم يرق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بعد إلى المستوى المطلوب خاصة في ظل الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر؛
- ❖ يبقى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات ضعيف باستثناء قطاع الصناعة نوعا ما وهو ما دفع بالدولة مؤخرا لتشجيع وتحفيز الاستثمار في هذه القطاعات؛
- ❖ رغم كل الإعفاءات والتحفيزات التي منحتها الدولة إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرق إلى مستوى إمكانيات دولة بحجم الجزائر وهذا راجع إلى عدة عوامل أخرى إقتصادية، قانونية وإدارية؛
- ❖ ويمكن القول أن أكبر عائق أدى إلى نفور المستثمرين الأجانب هي قاعدة 51/49% التي تقضي بأولوية المستثمر المحلي على الأجنبي في نسبة الشراكة، وأيضا قاعدة حق الشفعة التي تجبر المستثمر الأجنبي على منح الأولوية للدولة الجزائرية عند تنازله عن الأسهم أو الحصص؛
- ❖ لقد أثرت جائحة Covid19 بشكل كبير على حجم الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر، وهذا ما ينفي الفرضية الموضوعية سابقا.

في الأخير وانطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

✓ تعزيز المزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي بما يدفعه لاختيار الجزائر من أجل تفعيل استثماره بثقة وأمن من تلك الخطوة؛

✓ دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتحسين مناخ الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين الأجانب؛

✓ تفعيل مهام المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار حتى يكون لهما دوراً ناجحاً في جلب الاستثمارات الأجنبية؛

✓ العمل على تعديل القوانين الخاصة بفتح السوق المحلية أمام المستثمر الأجنبي وسن قوانين تحمي أموال وممتلكات المستثمر في البلاد؛

✓ تقديم حوافز وتسهيلات ضريبية تساهم في جذب الاستثمارات؛

✓ ترسيخ مبادئ الشفافية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

✓ مكافحة الرشوة والفساد الإداري واتخاذ إجراءات صارمة من شأنها الحد من هذه الظاهرة التي عفت القطاع الإداري في الجزائر؛

✓ الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون تحملها تكلفة كبيرة؛

✓ الحرص على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساعد على تنويع القاعدة الاقتصادية؛

✓ التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة إلى القطاعات الاستراتيجية كالصحة، السياحة والزراعة بما لها أثر في تحقيق الأمن الغذائي، وتقليص فاتورة الغذاء، والتبعية للأسواق الخارجية.

6. قائمة المراجع:

1. سليمان عمر الهادي. الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. الأكاديميون للنشر والتوزيع. (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2009)، ص 23
2. نزيه عبد المقصود محمد مبروك. محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية. دار الفكر الجامعي (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي 2014)، ص 197-216.
3. أشرف عبد الفتاح أبو المجد، التنظيم الدستوري للحقوق والحريات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على النظام الدستوري والتعديلات الأخيرة ووافق التنمية، المصدر القومي للاصدارات القانونية، كلية الحقوق، القاهرة، مصر، 2015
4. المرابي، احمد عبد الله، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المركز القومي للاصدارات القانونية، كلية الحقوق جامعة حلوان، القاهرة، مصر، ص 71

1. Moukil, Sara Samira; Omar Belkhir, Djaoued, FDI inflows determinants in developing countries: A panel data analysis for some African countries, Al-riyada for Business Economics Journal Vol06N°01, 2020
2. hameed khan, asif kham Muhammad, ahmed Masood, popp gozsef, olah judito. (2021). the nexus between export diversification and foreign direct investment: Empirical Evidence from china. Montenegrin journal of Economic-127 (02), 134.
3. Alazaiza, Mohammed, Inward Foreign Direct Investment in Algeria: Determinants, Performance, Challenges in the Last Twenty Years, International Journal of Innovation Research in Educational Sciences Volume 7 Issue 3, 2020
4. Larbaoui, Manel, The impact of the economic determinants on FDI inflows in developing countries (Algeria as a model in the period 1990-2017) Journal of Economics and Human Development Volume 10 N° 272, 2019, p86.

5. Kimberly Evans 6-5).december2002.(FOREIGN PORTFOLIO AND DIRECT INVESTMEN- Complementarity Differences and Integration .OECD- OCDE global forum on international investment attracting foreign direct investment for development, 5- 6 december2002, shanghai.
5. فضيلة بوطورة، نوفل سمالي، تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع اشارة الى اهم الوسائل القانونية لمكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد.
6. أسماء بن طراد، تقييم اداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثمار، مجلة المستقبل العربي، 2018، ص472
7. دلال بن سمية، صالح مفتاح، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر. بحوث اقتصادية عربية (44)، 2008، ص110-111.
8. صالح سلى. تداعيات كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية. 11 (2)، 2021، ص 524-548.
9. قعيد إبراهيم. تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفق أهم المؤشرات الدولية حالة الجزائر ودولة قطر-دراسة تقييمية. مجلة افاق للدراسات التطبيقية، 1 (3)، 2018، ص39-56.
10. قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2020، ص141-160
11. كامل مبروك، وعلي مكيد.. دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مصادر الدخل الوطني دراسة قياسية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا 1990-2018. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12 (01)، 2021، ص197-216.
12. ميدون سيساني، وكامل مبروك. العلاقة التوازنية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية بين 2000-2018 باستخدام منهجية ARDL. مجلة العلوم الانسانية، 08 (01)، 2021، ص 893-907.
13. ناجي بن حسين. تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية (31)، 2009، ص59.
14. نورة بيري وعبود زرقين، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة حالة مقارنة خلال الفترة(1996-2012)، مجلة اقتصاديات عربية، العدد67، 2014، ص157.
15. هبة عبد المنعم. سياسات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد 19. صندوق النقد العربي. 2022.
16. الأونكتاد. الإستثمار في إنتعاش مستدام. الأمم المتحدة، جنيف. 2021.
17. تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 2000
- [http://elmihwar.dz\(consulté 10/02/2022\)](http://elmihwar.dz(consulté 10/02/2022)).
- [https://ultraalgeria.ultrasawt.com. \(2022, 02\). \(Consulté le 02 10, 2022\)](https://ultraalgeria.ultrasawt.com. (2022, 02). (Consulté le 02 10, 2022))
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages> (consulté le 06/02/2020).
- [https://www.elkhabar.com/press/article/160181\(consulté le 03/02/2020\)](https://www.elkhabar.com/press/article/160181(consulté le 03/02/2020))
- [https://www.doingbusiness.org\(consulté le 15/02/2022\)](https://www.doingbusiness.org(consulté le 15/02/2022))
- [https://ar.tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business\(consulté le 21/02/2022\)](https://ar.tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business(consulté le 21/02/2022))
- [https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-index\(consulté le 21/02/2022\)-](https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-index(consulté le 21/02/2022)-)
- [https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-rank\(consulté le 21/02/2022\)](https://ar.tradingeconomics.com/algeria/corruption-rank(consulté le 21/02/2022))
- [https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investmen\(consulté le 23/02/2022\)](https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-direct-investmen(consulté le 23/02/2022))